حديث المساء

جهد !!...

جهد ضائع هذا الذى تنفقه الوزارات والبرلمانات في وضع القوانين ودرسها وتمحيصها في مكاتب الوزراء ، وفى اللجان الوزارية ، ثم في هيئات الفقهاء ، فمجلس الوزراء ، فالمجالس النيابية ، مادام احترام هذه القوانين والنزول عند ما تريد أمرا ليس مقطوعا به ، بل ليس مرغوبا فيه ، فالرجل العاقل لا يأتي ما يأتي من الأمر عبثا ، وإنما يعمد إليه لأنه يريده وهو يريده لأنه يلتمس من ورائه تحقيق غرض والانتهاء إلي غاية ، فأما أن توضع القوانين وتشرع لا لشيء إلا أنها توضع وتشرع ، فهذا لون من ألوان العبث لا أفهم كيف يقصد إليه العقلاء ، وكيف يتورطون فيه والأمر في القوانين التي تشرع ثم لا تحترم ليس مقصورا على العبث السخيف وحده ، بل هو يتجاوز ذلك إلى أشياء أخرى ، خطيرة قبيحة ألا تر في حياة الناس ، شديدة الخطر على ما بينهم وبين حكوماتهم من صلة . فليس أشد خطرا على العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وليس أقبح أثرا في الصلة بين الوزارات والشعوب من أن تؤمن الأمم بأن الحكومات تعبث بها ، وتهزأ بمرافقها ، وتشرع القوانين ، ثم لا ترعى لها حرمة ، ولا تنزل لها عند إرادة أو حكم .

نحب أن نعلم فيم غير قانون الجامعة ، وفيم تكلفت الوزارة والبرلمان ما تكلفا فيه من جهد ، وفيما اتفقت الوزارة والبرلمان ما اتفقا فيه من وقت إذا لم يكن الغرض الأول من شرع هذا القانون أنما هو تنفيذه وتسيير أمور الجامعة على مقتضاه!؟ . لقد كنا ننكر تغيير القانون القديم ، ونرى فيه هدما لاستقلال الجامعة ، ومحوا لحقها في الحرية ، وقضاء على شخصيتها العلمية . . وكنا نلوم الوزارة على هذا التغيير ، ونشتد في اللوم ، وكنا نلوم البرلمان علي إقرار هذا التغيير وكنا نلوم الجامعيين في السكوت على هذا التغيير ونشتد في اللوم فقد ظهر الآن أنا كنا مخطئين أشد الخطأ ، لأن القانون الجديد بعيد كل البعد عن أن يرضى حاجة الوزير إلى العبث بالجامعة . فلابد من تغييره هو أيضا ، وظهر أن هذا القانون يضيق من سلطان الوزير على الجامعة ، ويضطره إلى مواقف يحسن ألا يضطره إليها فلم يغير الوزير إذاً قانون الجامعة كما ينبغي ، ولم يوفق البرلمان حين أقر هذا التغيير ، بل كان ينبغي أن يطلب منه المزيد حرصا على حق الوزير وسلطانه ، ولم يوفق الجامعيون حين سكتوا على هذا التغيير لأنه لا يبلغ من إذلالهم ومحو حريتهم مقدار ما يطئون ، فهم يطيقون أكثر مما أطاقوا إلي اليوم وهم يحتملون أكثر مما احتملوا إلى اليوم ، وقد قام الدليل على هذا كله في هذه القصة الطريفة الظريفة قصة اختيار العميد لكلية

العلوم !! .

كان القانون القديم يجعل للوزير حق اختيار العميد بين الأساتذة ذوى الكراسي بعد أن يستشير مجالس الكليات ، وكان راي مجالس الكليات لا يقيد الوزير ، فكان من حقه أن ترشح له الكلية زيدا فيختار هو عمرا ، ولكن وزراء المعارف لم يستمتعوا قط بهذه الحرية ، بل نزلوا دائما عند اختيار مجالس الكليات فعينوا من اختارتهم هذه المجالس ، لم يشذ منهم احد في ذلك.

فلما كان وزير التقليد وأراد أن يغير نظام الجامعة خيل إليه في أن تغيير هذا القانون فيما يمس انتخاب العميد بسطا لسلطانه فجعل لمجالس الكليات الحق في أن ترشح له ثلاثة من الأساتذة ذوى الكراسي ، علي أن يختار هو من بين هؤلاء الثلاثة واحدا ليس له أن يعدوهم في الاختيار، وانفذ القانون في الكليات الطب والحقوق والآداب ، فرشحت كل واحدة منها ثلاثة واختار الوزير العمداء لهذه الكليات بين هؤلاء المرشحين .

فلما كان انتخاب العميد لكلية العلوم ظهرت مشكلة لم يصبر لها الوزير ولم يخلص منها إلا بمخالفة القانون ، ولما يمض على صدوره شهر . . . اجتمع مجلس كلية العلوم ورشح ثلاثته فكانت نتيجة الانتخاب السرى أن أقصى العميد الإنجليزي السابق وقدمت الكلية ثلاثة من المصريين ولم يشك الجامعيون حين ظهرت هذه النتيجة في أن الوزير سيضيق بها ، ولكنهم لم يقدروا انه سيضعف عن احتمالها ، وسيتجاوز حدود القانون الذى وضعه هو ودافع عنه هو أمام البرلمان ، وزعم أنه يحقق استقلال الجامعة ، ويرعى حرمتها ، ويحفظ لها الكرامة التي ينبغي أن يحفظ للجامعات ، ولكن عمل الوزير اثبت أن الجامعيين كانوا واهمين اشد الوهم مخطئين كل الخطأ، فقد ضاق الوزير بنتيجة الترشيح كما قدروا ، ولكن ثقا هذه النتيجة ناء به ، وناء بالجامعة معه أيضا ، زعموا أنه كلف مدير الجامعة بالنيابة أن قنع هؤلاء المرشحين المصريين بان ينزلوا كلهم أو بعضهم عن هذا الترشيح ليعاد الانتخاب وينفذ العميد السابق بين المرشحين ، وقبل مدير الجامعة

بالنيابة هذا التكليف لأنه يلائم القانون ، ويلائم كرامة الجامعة وحرمة الجامعيين ، ويحقق للجامعة استقلالا لا شك فيه . قبل مدير الجامعة بالنيابة هذا التكليف وأنفذ مدير الجامعة بالنيابة هذا الأمر فيما يقال ، ودعا إليه هؤلاء المرشحين فحاورهم ، وجادلهم ، ولكنه لم يبلغ منهم شيئا ، هنالك دعاهم الوزير فيما يقال أيضا ، فحاور وجادل واشتد في الحوار والجدال ، وزعم الزاعمون أن الأمر انتهى به إلى الوعيد والتهديد ، وذكر النقل والتشريد ولست ادرى كيف انتهى الحوار ولكن

الشى الذى لا شك فيه هو أن الانتخاب الأول الغى وأعيد مكانه انتخاب جديد نفذ فيه العميد الإنجليزي السابق ولم تكد نتيجة الانتخاب الثاني ترفع الى الوزير حتى اختار العميد الإنجليزي السابق فعينه عميدا جديدا لكلية العلوم وجعل إليه أمورا هذه الكلية لثلاثة أعوام تبدا منذ أمس .

في هذه القصة عبر كثيرة فيها تجاوز هذا القانون الذى وضعه الوزير نفسه ودافع عنه وليس لهذا التجاوز مصدرا إلا إرضاء الإنجليز أو اتقاء غضب الإنجليز، وفى هذا دليل لا يقبل الشك ولا يحتمل الريب على أن وزارتنا مستقلة لا تحفل بالإنجليز ولا تؤبه لهم ولا تحسب لهم حسابا .

أليس رئيسها هو الذى رد على مكدونالد ذلك الرد التاريخي الخالد؟ وفيها أن مدير الجامعة بالنيابة قبل أن ينفذ امر الوزير، فطلب الى المصريين أن يتخلوا عن ترشيحهم لزميل إنجليزي ، والح عليهم في هذا إن صح ما قال الرواة ، فكان هذا دليلا ساطعا ناصعا على أن الجامعة تحرص على حقها وتحتفظ بكرامتها وترعى حرمة قانونها وهى بذلك تكره الوزراء على أن يكبروها ويحترموها ويحصوا لها على الاستقلال!!

وقام الدليل الساطع الناصع أيضا على أن الجامعة تشعر بالقومية المصرية شعوراً قويا رهيبا يضطرها الى أن تطلب الى الأساتذة المصريين أن يتنحوا عن منصب العميد للأساتذة الإنجليز .... وفيها عبرة ثالثة هي أن الأساتذة المصريين ليسوا أقل احتراما لقوانين الجامعة واستقلالها ، ولا أقل شعورا بالقومية المصرية وكرامتها ، من مدير الجامعة بالنيابة ، ومن وزير المعارف ، فقد قبلوا أن يخالف القانون ، وقبلوا أن يتنحوا للإنجليز وقبلوا أن يعاد الانتخاب ، وقنع مرشحهم الأول لمنصب العميد بأن يكون وكيلا لهذا العميد إنجليزي.

ثم يتهم المصريون بعد ذلك بانهم متعصبون يضيقون بالأجانب ويؤثرون انفسهم بالخير من دونهم، وفيها عبرة أخرى وهى أن المصريين لن يفوزوا بشيء ، ولن يصلوا الى شيء مادام وزراؤهم يقدرونهم علي هذا النحو وما داموا هم يقدرون أنفسهم على هذا النحو، ومادام خاصتهم وهم الجامعيون أشبه شيء بالعجينة المرنة يصورهم أصحاب السلطان كما يشاءون .

طه حسين

كوكب الشرق، ١ يونية ١٩٣٣ .